



مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان: الدورة الـ ٢١
البند ٤: نقاش عام - مداخلة شفوية
مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
١٧ سبتمبر/أيلول ٢٠١٢

مقدمة من : باولا سلوان

شكرًا سيدتي الرئيسة،

يود مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان أن يسترعي انتباه مجلس الأمم المتحدة لحقوق إلى حملة القمع العنيفة ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والمجتمع المدني والتي تجري حاليًا في مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة.

وتجدر الإشارة إلى أنه منذ اندلاع الاحتجاجات من أجل الإصلاح الديمقراطي في جميع أنحاء المنطقة، بما في ذلك العديد من دول الخليج. فقد شنت جميع الحكومات تقريبًا في منطقة الخليج حملة قمع واسعة على أي شكل من أشكال المعارضة السياسية أو الديمقراطية، أو أي نشاط في مجال حقوق الإنسان. ونفذت الحكومات تلك التدابير في محاولة لإسكات هذه الجهات الفاعلة ولعزل نفسها عن التعرض لإجراء أي إصلاحات جوهرية. وقد انعكس الطابع الإقليمي لهذا القمع على قرار مجلس التعاون الخليجي إرسال قوات إلى البحرين من أجل مساعدة حكومة البحرين في قمع الاحتجاجات الشعبية المطالبة بالإصلاح الديمقراطي في وقت سابق من العام الحالي.

تعرض المدافعون عن حقوق الإنسان والنشطاء في مجال المطالبة بالديمقراطية في البحرين وسلطنة عمان والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، على النحو المبين في مداخلة مكتوبة قدمها مركز القاهرة وشركاء آخرون للدورة الحالية، على نحو متزايد لأعمال انتقامية بسبب مشاركتهم على الصعيد الدولي، حيث تعرضوا لمحاكمات جائرة وسجن تعسفي، واختفاء قسري، وتعذيب وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. كما يتم استحضار القوانين المتعلقة بمكافحة الإرهاب وحفظ وحماية الأمن كمدخل قانوني لتجريد المواطنين من جميع الحقوق وإخضاعهم لمزيد من الانتهاكات.

فبالترامن مع حديثنا هذا تتم محاكمة عشرات من المدافعين البارزين عن حقوق الإنسان في هذه البلدان، وتصدر ضدهم أحكام بعقوبات قاسية بالسجن، بينما ترغب العديد من الحكومات في مختلف أنحاء العالم في تحويل أنظارها بعيدًا عن كل هذا والتظاهر بأن مثل هذه الأحداث لا تقع أصلاً، وذلك من منطلق النفعية السياسية.

إننا نحث الدول الأعضاء المعنية في الأمم المتحدة على طلب مناقشة خاصة لمسألة حماية المدافعين عن حقوق الإنسان في منطقة الخليج.

شكرًا سيدتي الرئيسة،